



محكمة المحاسبات

تقرير حول الرقابة المالية
على بلدية مقرين لتصرف 2017
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية مقرين بمقتضى الأمر المؤرخ في 16 ديسمبر 1948¹ وتبلغ مساحتها 900 هكتارا. كما ناهز عدد سكانها 27.400 ساكنا في سنة 2017². وبلغ مجموع موارد البلدية لسنة 2017 ما قيمته 8.630 ألف دينار في ما بلغ مجموع نفقات البلدية لنفس الفترة 8.160 ألف دينار.

وحسب المؤشر المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بالنسبة فإن مؤشر الاستقلالية المالية³ (87,93%) تجاوز المعيار المرجعي (أكثر من 70%). أما مؤشر القدرة على الادخار⁴ فكان دون المعيار المرجعي (أكثر من 20%) حيث لم يتجاوز نسبة 1,4% ومثلت كتلة الأجور 65,6% من نفقات العنوان الأول وتجاوزت بذلك المعيار المرجعي المعتمد⁵ (أقل من 55%).

وتولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة الدائرة بتاريخ 30 جويلية 2018 فضلا عن استغلال كل من المعطيات المستقاة من الاستبيان الموجه للبلدية⁶ والمستخرجة من منظومة "أدب بلديات" وذلك فضلا عن الأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلّق ببقايا الاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس من مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية وذلك حسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانيات الجماعات المحلية.

كما أفضت المهمة الرقابية إلى ملاحظات أخرى تعلّقت بالموارد وبالتصرف في الأملاك العقارية الخاصة وبالنفقات وهي مجالات تتطلب مزيد الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها ومزيد التحكم في النفقات.

ويبرز الجدول الموالي ملخص الحساب المالي للبلدية لسنة 2017.

¹ المتعلّق بإحداث بلدية مقرين.

² حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 و"التقديرات السكانية حسب المعتمديات والبلديات في 01/01 (2016-2017)" المعدة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

³ (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك) / موارد العنوان الأول.

⁴ الادخار الخام (المقاييس المستعملة لتسديد مصاريف بالجزأين 3 و4 من العنوان الثاني) / موارد العنوان الأول.

⁵ كتلة الأجور / نفقات العنوان الأول

⁶ تتعلّق محاوره بالموارد البلدية وإجراءات استخلاصها والتصرف في الأملاك.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017

العنوان	الجزء	الصف	المبلغ بالدينار
فائض الميزانية بعنوان سنة 2016			512 162
العنوان الأول		المقاييس	7 635 261
المدخيل الجبائية الاعتيادية			6 470 378
المعاليم على العقارات والأنشطة			8 537 953
مدخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه			428 795
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات			508 808
المدخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى			0
بقايا استخلاص المدخيل الجبائية الاعتيادية			(3 005 179)
المدخيل غير الجبائية الاعتيادية			1 164 883
مدخيل أملاك البلدية الاعتيادية			363 559
المدخيل المالية الاعتيادية			946 621
بقايا استخلاص المدخيل غير الجبائية الاعتيادية			(145 297)
العنوان الثاني			995 682
الموارد الخاصة للبلدية			718 752
موارد الاقتراض			276 930
الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة			0
مقاييس خارج الميزانية			1 376 286
العنوان الأول		النفقات	7 128 395
نفقات التصرف			6 975 949
التأجير العمومي			4 673 792
وسائل المصالح			1 536 391
التدخل العمومي			765 766
نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة			0
فوائد الدين			152 446
العنوان الثاني			1 032 233
نفقات التنمية			637 630
تسديد أصل الدين			394 603
نفقات مسددة من الإعتمادات المحالة			0
نفقات خارج الميزانية			1 147 395
الفائض ⁷			1 211 368

⁷ باعتبار المصاريف المأذونة بعنوان فوائض والبالغة 470.315 د.

أ- الموارد المالية

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم الموارد من خلال إحكام استغلال الإمكانيات المتاحة والتقليص من بقايا الاستخلاص. وشملت الأعمال الرقابية هيكلية الموارد وتعبئتها.

أ-هيكلية الموارد

تمّ النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية انطلاقاً من حسابها المالي.

1-موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 260,916 7.635 د. تتأتى من المداخيل الجبائية الاعتيادية (6.470.377,535 د) ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية (1.164.883,381 د).

وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة (86,8%) وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه (5,3%) وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات (7,9%). ويبرز الجدول الموالي توزيعها:

الحساب المالي لسنة 2017

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
86,8	5 619 433,653	المعاليم على العقارات والأنشطة
5,3	342 136,082	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
7,9	508 807,800	معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0,0	0,000	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
100	6 470 377,535	المجموع

وتمثل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهم مورد بالنسبة إلى البلدية خلال سنة 2017. وتتأتى المعاليم على العقارات والأنشطة أساساً بنسبة 94,4% من المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

النسبة %	المقاييس المنجزة(د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
4,0	222459,404	المعلوم على العقارات المبنية

النسبة %	المقايض المنجزة(د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
1,6	89.790,174	المعلوم على الأراضي غير المبنية
94,4	5.307.184,075	معالم أخرى (باعتبار المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية قدره (5.105.714.599 د)
100	5.619.433,65	المجموع

وتمثل المداخل بعنوان المعاليم الأخرى أهم مورد بالنسبة إلى المعاليم على العقارات والأنشطة حيث استأثرت بمبلغ 5.307.184,075 د في سنة 2017 أي ما يمثل 94,4% من جملة هذه المعاليم و82% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أما المداخل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد اقتصر تباعا على 222.459,404 د و89.790,174 د أي ما يمثل على التوالي 4% و1,6% من المداخل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 474.833,701 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 350.162,172 د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 124.671,529 د.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.138.867,666 د في موفى 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 2.613.701,367 د في سنة 2017 لم يتم منها استخلاص سوى 312.249,578 د أي بنسبة لم تتجاوز 12% من المعاليم الواجب استخلاصها بهذا العنوان. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 13% و10%.

وبلغت معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 508.807,800 د أي بنسبة 7,9% من المداخل الجبائية الاعتيادية. وهي تتأتى أساسا من معالم الموجبات والرخص الإدارية ومن المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي وذلك تباعا في حدود 202.016,700 د و280.684 د.

وفيما يتعلق بالمداخل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.164.883,381 د. توزعت بين "مداخل أملاك البلدية الاعتيادية" (222.429,246 د) و"المداخل المالية الاعتيادية" (942.454,135 د) المتأتية بنسبة 97,78% من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية (921.562 د).

وبلغت مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 ما قيمته 222.429,246 د تأتت أساسا من الموارد الأخرى ومن مداخيل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري وذلك تباعا في حدود 155.940,750 د و49.155,829 د ممثلة بذلك على التوالي 70% و 22% من جملة مداخيل الأملاك. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 363.558,670 د تم استخلاصها بنسبة 61,2%.

2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني كلاً من مواردها الخاصة وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع هذه الموارد:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة (%)
الموارد الخاصة للبلدية	718 752,182	72,2
موارد الاقتراض	276 930,000	27,8
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	-	-
جملة موارد العنوان الثاني	995 682,182	100

ويتبين من خلال الجدول أعلاه أنّ البلدية تعتمد في تمويل استثماراتها أساسا على مواردها الخاصة التي مثلت 72,2% من موارد العنوان الثاني.

ب-تعبئة الموارد

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلقت بالأساس بتقدير الموارد وبإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وباستخلاص المعاليم وبالتصرف في الأملاك العقارية.

1-تقدير الموارد

لئن تمّ تجاوز التقديرات بعنوان كلّ من المعاليم على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه حيث بلغت نسبة الإنجاز بخصوصهما على التوالي 105% و108% فإن البلدية لم تتوفق في تحقيق تقديرات موارد معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات (85%) وموارد الاقتراض (45%). ويبرز الجدول الموالي نسب إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2017.

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	7.558.000	7.635.260,916	101
المعاليم على العقارات والأنشطة	5.342.000	5.619.433,653	105
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	317.500	342.136,082	108
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	596.000	508.807,800	85
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	-	-	-
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	223.000	222.429,246	99%
المداخيل المالية الاعتيادية	1.079.500	942.454,135	87%
مجموع موارد العنوان الثاني	1.120.930	995.682,182	89%
الموارد الخاصة للبلدية	504.000	718.752,182	143%
موارد الاقتراض	616.930	276.930,000	45%
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	-	-	-

ولئن تمّ تسجيل نسب إنجاز جيّدة خلال سنة 2017 بالنسبة إلى المداخيل المتأتية من المعاليم على العقارات والأنشطة (105%) ومن الأملاك البلدية (100%) تظلّ بقايا الإستخلاص هامة بعنوان هذه المداخيل التي كانت في موفى سنة 2017 في حدود على التوالي 2.918.519,801 د و 141.129,424 د أي بنسبة 51,94% و 63,45% من هذه المداخيل.

2- تعبئة الموارد البلدية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بإعداد جداول التحصيل وبإجراءات الاستخلاص وبالتصرف في الأملاك العقارية الخاصة.

2-1-توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

لم تسع بلدية مقرين إلى تفعيل الآليات المتاحة لها وفقا لأحكام مجلة الجباية المحلية وخاصة منها الفصول 21 و 22 و 27 قصد تحيين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية مما حال دون ضمان شمولية هذه الجداول وصحّتها حيث لم تتول البلدية طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع الإدارة الجهوية للملكية العقارية ولدى الفروع الجهوية لكل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وإزاء هذه الوضعية لم تتمكن البلدية من إجراء المقاربات اللازمة للوقوف على العقارات غير المضمّنة بجدول التحصيل لإضافتها فضلا عن تحيين المعطيات المتعلقة بالعقارات المدرجة بهذه الجداول حيث اتضح عدم شمولية جداول التحصيل المعدة خلال سنة 2017 بعنوان المعاليم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية حيث تضمن جدول التحصيل خلال سنة 2018 على التوالي ما عدده 7786 عقارا و151 فصلا أي بفارق في حدود 18 عقارا و19 أرضا وبقيمة جمالية في حدود 810 د و14.609 د⁸

فضلا عن ذلك، تولت البلدية خلال سنة 2018 إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات المبنية وغير المبنية. وقد شمل المعلوم على العقارات المبنية مناطق مقرين الرياض بما جملته 184,320 د وسيدي رزيق بما قدره 456,516 د ومقرين شاكر بما قدره 408,600 د وحي الجوهرة بقيمة 244,080 د ومقرين العليا بقيمة 568,800 د وبخصوص الأراضي غير المبنية فقد تعلقت بمناطق مقرين العليا ومقرين الرياض وسيدي رزيق بما جملته على التوالي 9.780 د و570,675 د و3.600 د.

ولم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 تثقيل هذه الجداول التكميلية.

كما تواجه البلدية صعوبة في تضمين عنوان المطالب بالأداء أو رقم بطاقة تعريفه بجدول التحصيل الخاص بالمعلوم على الأراضي غير المبنية وتقتصر على إدراج عنوان الأرض ممّا يعسّر عملية استخلاص المعاليم بخصوصها.

ولم تتولّ البلدية إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص.

➤ تثقيل المعاليم

نصّ الفصلان الأوّل و30 من مجلّة الجباية المحلية على أنّه "يستوجب بتاريخ غرّة جانفي من كلّ سنة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية"، غير أنّه تمّ تثقيل جداول تحصيل هذين المعلومين في سنة 2017 بتأخير بلغ 29 يوما.

وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعاليم على العقارات وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بين عروس.

⁸ تمّ احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 و بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية لسنة 2017.

2-2- إجراءات استخلاص المعاليم

➤ المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز تباعا 13,08 % و7,29% من مجموع التثقيلات بعنوانها خلال سنة 2017 كما هو مبين بالجدول الموالي :

وإلى موفى نوفمبر 2018 لم تتمكن بلدية مقرين من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى الفني والمادي والتي من شأنها أن تمكّن مركزها المحاسبي من استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية". وتواصل بالتالي القباضة البلدية متابعة الاستخلاصات والقيام بإجراءات تتبعها عن طريق مسك مذكرة خاصة بكلّ فصل يدويا. وتحول هذه الوضعية دون إمكانية تحديد مبالغ البقايا للاستخلاص المتعلقة بكل فصل بصفة حينية كما تحدّ من نجاعة إجراءات تتبع استخلاص المعاليم.

واقترنت إجراءات استخلاص المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 على توجيه 3201 إعلاما و1064 إنذارا إلى المطالبين بالمعلوم والقيام باعتراض إداري وحيد. وتعتبر هذه الإجراءات محدودة حيث لم تشمل الإعلانات سوى 13,70% من فصول جدول تحصيل هذا المعلوم (7768 فصلا).

بالإضافة إلى ذلك، تمّ الوقوف على مبالغ بعنوان البقايا للاستخلاص للمعلوم على العقارات المبنية هامة بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بلغت 1.477.796,613 د. وأمكن الوقوف من خلال المعطيات المستقاة لدى المركز المحاسبي للبلدية على أن جزءا هاما من هذه الديون يرجع إلى سنة 1998 وما قبلها.

أمّا فيما يتعلق باستخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد اقتضت القباضة البلدية خلال سنة 2017 بخصوص 132 فصلا على إجراء 50 إنذارا واعتراض إداري وحيد بخصوص إحدى الشركات المتخلد بذمتها مبلغ 23.652,746 د⁹ وكان على البلدية والقابض البلدي السعي إلى استخلاص المعلوم من كلّ المطالبين به وخاصة منهم الذوات المعنوية والمتخلدة بذمتها مبالغ هامة في موفى سنة 2017 ناهزت ما قيمته 220 أ. د بعنوان المعلوم على العقارات غير المبنية.

وتشكو القباضة البلدية نقصا في الموارد البشرية والمادية الضرورية للقيام بإجراءات التتبع بصفة فعالة مقارنة بعدد الفصول الواجب استخلاصها حيث لا يتوفر ضمن أعوانها سوى عددا خريزة.

⁹ وذلك باعتبار الخطايا ومصارييف التتبع. اعتراض إداري بتاريخ 2017/04/10

➤ المعاليم على الأنشطة

أما بخصوص المعاليم الأخرى فقد بلغت البقايا للاستخلاص بعنوانها 617.068,012 د بتاريخ 31 ديسمبر 2017 تتوزع أساسا بين المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية (366.440,355 د) والمعلوم على النزل (256.800,143 د).

وقد تبين من خلال فحص الحساب المالي أن آخر إجراءات تتبع بخصوص البقايا الاستخلاص المتعلقة بمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية ترجع إلى سنة 2015.

كما لم تتمكن القباضة البلدية إلى موفى ديسمبر 2017 من استخلاص الديون بعنوان المعلوم على النزل والمتعلقة أساسا بالديون المتخلدة بذمة أحد النزل وذلك للفترة 1999-2002 وبالبلغه 238.221,865 د رغم تولي القابض البلدي إجراء اعتراض إداري في سنة 2009 وسعيه إلى استخلاص الديون في إطار التسوية القضائية للنزل.

➤ معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه

ارتفع مبلغ بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه إلى 86.659,397 د يتعلق بمداخيل الأسواق المستلزمة لسنوات 1993 و1998 و2002 و2004 و2007 و2008 و2014 و2015. وقد اتضح أن آخر إجراء تتبع بخصوص أغلب الديون يرجع إلى سنتي 2015 و2016.

وارتفعت جملة البقايا للاستخلاص بعنوان المعلوم المستوجب عن الإشهار واستغلال الرصيف بتاريخ 31 ديسمبر 2017 وغير المضمّن بالحساب المالي لبلدية مقرين لسنة 2017 إلى 326.933,286 د (وهي ديون ترجع إلى سنة 2010) وتواجه البلدية صعوبة في استخلاص جزء هام من هذه الديون خاصة تلك المتعلقة بالاتفاقيات الشهرية على غرار متخلدات خمسة شركات ناهزت 230 أ.د. ولم تتول البلدية إزاء أهمية هذه المتخلدات اتخاذ قرارات رفع لافتات المتلدين منهم في الخلاص إلا انطلاقا من سنة 2018.

كما اتضح أهمية بقايا الاستخلاص بخصوص الإشغال الوقي للطريق العام من قبل بعض المقاهي فاقت 130 أ.د. 37.964,000 د وباعتبار أنّ هذه المبالغ غير مدرجة بالحساب المالي فإنّه يصعب استخلاصها ومتابعتها من قبل البلدية.

➤ معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية

بلغت البقايا للاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 بعنوان متخلدات معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية ما جملته 10.493,2 د. واتضح من خلال فحص الحساب المالي للبلدية أنّ آخر إجراءات تتبع بخصوص هذا المبلغ تعود إلى سنة 2010 وتتمثل في إنذارات في حين يعود المبلغ المذكور للفترة 2002-2004. ومن شأن هذه الوضعية أن تضاعف مخاطر سقوط هذه الديون بالتقادم.

واقترحت بلدية مقرين خلال سنة 2017 على إبرام اتفاقيات سنوية لرفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية مع 8 مؤسسات فقط رغم أهمية النسيج الصناعي وتجاري المتواجد بالمنطقة البلدية وهو ما من شأنه أن يحرمها من مداخيل إضافية بهذا العنوان.

3-التصرف في الأملاك العقارية الخاصة

لئن أتاح القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف منذ سنة 1999¹⁰ إمكانية تعديل معينات الكراء كلّ ثلاث سنوات فإنّ البلدية لم تشرع في تفعيل هذه الآلية إلاّ خلال سنة 2017.

ولئن قدمت مختلف مناشير وزير الداخلية في إطار توحيد عقود تسويق كل من المحلات الصناعية أو التجارية والمحلات المعدّة للسكنى أنموذجين للغرض غير أن البلدية واصلت خلال سنة 2017 عدم اعتماد هذين النموذجين حيث تولّت إبرام عقود تسويق المحلات الصناعية أو التجارية مع تضمين البند المتعلّق بالزيادة السنوية في بعض الحالات وبعتماد نسبة زيادة كلّ سنتين في حالات أخرى ممّا لا يضمن المساواة بين كافة المتسوغين بخصوص 6 عقود ويبرز الجدول الموالي ذلك:

¹⁰ منشور وزير الداخلية عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 حول تسويق المحلات.

عقد التسويغ				العقد
نسبة الزيادة السنوية	معين الكراء السنوي (د)	تاريخ العقد	طبيعة العقد	
10% كل سنتين	3.109,92	2004/01/01	عقد تسويغ محل صناعي أو تجاري	1
10% كل سنتين	6.000	2003/01/01	عقد تسويغ محل صناعي أو تجاري	2
3% كل سنتين	819,92	2011/01/01	عقد تسويغ محل سكني	3
3% كل سنتين	540	1987/01/01	عقد تسويغ محل سكني	4
3% كل سنتين	240	1987/01/01	عقد تسويغ محل سكني	5
3% كل سنتين	180	2011/01/01	عقد تسويغ محل سكني	6

من جهة أخرى، بلغت بقايا الاستخلاص بخصوص المحلات التجارية في موفى 2017 ما قيمته 110.402,617 د منها ديون بعنوان الفترة 2004-2007 واتضح في هذا الإطار أنّ البلدية لم تتولّ تفعيل أحكام الفصل 23 من القانون عدد 37 لسنة 1977 سالف الذكر والذي ينصّ على أنّه "يفسخ عقد الكراء عند عدم الخلاص لمعين الكراء في الأجل المتفق عليها وذلك بعد مضي ثلاثة أشهر على صدور تنبيه بالدفع بواسطة عدل منفذ ولم يأت بنتيجة. ويجب أن ينصّ التنبيه على الأجل المشار إليه وإلاّ يكون ملغى. ولا يمكن التمديد في الأجل المذكور ويكون الفسخ حتميا" وساهمت هذه الوضعية في تراكم معينات الكراء قبل رفع البلدية لدعاوى ضدّ المدينين. كما لوحظ أهمية الديون خلال سنة 2017 والمتعلّقة بعدد من المقاهي والمطاعم بقيمة فاقت 45 أ.د.

وعلى صعيد آخر، واصلت البلدية خلال سنة 2017 استغلال سوق الخضّر الذي على ملك الدولة دون اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية الوضعية. ولم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 تسوية هذه الوضعية.

كما لم تتمكّن بلدية مقرين إلى موفى نوفمبر 2018 من استرجاع أرض (القطعة عدد 760) بحي شاكر شارع الشهداء تمّ التحوّز بها واستغلالها بدون وجه حق من قبل الغير ممّا انجرّ عنه حرمان البلدية من استغلالها.

II- تنفيذ النفقات

شملت الأعمال الرقابية المتعلقة بالنفقات تحليل هيكلتها و خلاص الديون والتصرف في نفقات العنوان الثاني.

أ- هيكلة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 7.128.395,117 د في سنة 2017. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح والتدخل العمومي البالغة على التوالي 4.673.792,388 د و 1.563.360,100 د و 765.766,402 د نسبة 65,6% و 21,6% و 10,7% من مجموع نفقات العنوان الأول. وتعتبر نسبة نفقات التأجير من مجموع العنوان الأول غير مرضية حيث تجاوزت السقف المحدد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبالغ 55%.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.032.233,341 د تتوزع بين نفقات التنمية وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 637.630,279 د و 394.603,062 د أي بنسب بلغت تباعا 61,8% و 38,2%. ولئن بلغت نسبة صرف اعتماد العنوان الأول 96,4% فإنها كانت في حدود 68,71% بخصوص العنوان الثاني.

➤ خلاص الديون

مثّلت الاعتمادات النهائية التي تم رصدها في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات المتعاملين مع البلدية من خواص ومؤسسات عمومية (تتعلق بسنوات سابقة لسنة 2017) 5% من الاعتمادات المخصصة لنفقات القسم الثاني من العنوان الأول والمتعلق بوسائل المصالح. ويبين الجدول الموالي تسديد متخلّلات الديون خلال سنة 2017 :

الفصل	الفقرة	بيان النفقات	الاعتمادات المرسمة بالميزانية (د)	الاعتمادات النهائية ¹¹ (د)	النفقات المأذونة سنة 2017 (د)
2.201	80	تسديد المتخلدات			
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لتوزيع	32.000	32.000	31.919,600
		المتخلدات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	0	17.000	16.608,293
		متخلدات تجاه الخواص	10.000	31.700	31.186,793
		جملة الفقرة 80	42.000	80.700	79.714,686

بلغ مجمل ديون البلدية في موفى سنة 2017 ما قدره 482.728,373 د وهي تتعلق بمتخلدات تجاه المؤسسات العمومية.

ب-التصرف في نفقات العنوان الثاني

➤ إنجاز نفقات التنمية

اتضح أنّ البلدية لم تتوفق في استغلال جزء هام من الاعتمادات المرصودة والمبوبة بالميزانية سنة 2017 كما هو مبين بالجدول التالي :

طبيعة الإستثمارات المبرمجة	الاعتمادات المرصودة (د)	النفقات الفعلية (د)	نسبة تقدم الإنجاز%
بناء وتهيئة المنشآت والرياضة	84 139 890	15 548 860	18
إقتناء معدّات النظافة والطرق	503 850 000	233 850 000	46
أشغال الصيانة والتعمد	44 000 000	0	0
دراسات أخرى	83 917 520	30 434 249	36

11 تتمثل الاعتمادات النهائية في مجموع الاعتمادات المرسمة بالميزانية بعد تعديلها بمقتضى التنقيحات الحاصلة بقرارات وتحويل الاعتمادات.

من رئيس بلدية مقرين

3428

إلى

رئيس غرفة التنمية و البيئة بدائرة المحاسبات

ملاحظات	عدد	بيان محتويات الأوراق
يحال عليكم للإعلام.		- حول إجابة البلدية على الملاحظات الأولية المضمنة بالتقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية مقرين لتصرف 2017 المصاحب :
	01	- كئف يتعلق بالتدابير و الإجراءات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها لتدارك النقائص و الاخلالات الواردة بالتقرير الأولي بخصوص الرقابة على بلدية مقرين لتصرف 2017
المرجع: مكتوبكم عدد 2018/68 بتاريخ 2018/12/17.		
و السلام.	01	المجموع

مقرين في 27.2.2018

رئيس البلدية
الشيخ
المنصور صفوان الضاسمي

توصلت بالأوراق الميينة أعلاه

في.....

كشف يتعلق بالتدابير و الإجراءات التي اتخذتها أو ستخذها البلدية حول الملاحظات

الواردة بالتقرير الأولي حول الرقابة المالية على بلدية مقرين لنصرف 2017

الملاحظات	التدابير التي سيتم اتخاذها و أجل تنفيذها		الإخلال
	أجل تنفيذه	التدابير التي سيتم اتخاذها	تعينة الموارد البلدية:
		سيتم العمل بذلك خلال سنة 2019	<p><u>توظيف المعاليم و إعداد جداول التحصيل :</u></p> <p>- عدم تفعيل الآليات المتاحة وفقا لأحكام مجلة الجباية المحلية و خاصة الفصول 21 و 22 و 27 في تحيين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية و الأراضي الغير مبنية حيث لم تتولى البلدية طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين و حافظي الوثائق على غرار فرع الإدارة الجهوية لكل من الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بالتالي لم تتمكن من معرفة العقارات الغير مضمنة بجداول التحصيل فضلا عن عدم تحيين المعطيات المتعلقة بالعقارات المدرجة بهذه الجداول.</p> <p>- جداول التحصيل التكميلية للعقارات المبنية و الأراضي الغير مبنية التي تولت إعدادها البلدية خلال سنة 2018 لم تبين إلى موفى نوفمبر 2018 التثقيل الوارد على هذه الجداول التكميلية.</p>



		<p>ستتولى مصلحة المعاليم و الاستخلاصات إعداد جداول في الغرض</p>	<p>- لم تتولى البلدية إعداد جداول تحصيل الفارق الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية و المبلغ المستخلص.</p> <p>تثقيف المعاليم:</p> <p>التأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الأراضي الغير المبنية بـ 29 يوما.</p>
<p>في خصوص استغلال منظومة GRB تولت البلدية تمكين القباضة البلدية من العمل بالمنظومة و توفير المعدات اللازمة الا أن سوء استغلالها من طرف أعوان القباضة البلدية و عدم درايتهم بها أدى الى عدم وظيفية هذه المنظومة مما نتج عنها ضعف استخلاص المعاليم المثقلة لديها و بناءا عليه فقد تولت البلدية تجديد معدات الاعلامية</p>		<p>سيتم تلافي ذلك بداية من سنة 2019</p>	<p>إجراءات استخلاص المعاليم:</p> <p>المعاليم على العقارات:</p> <p>- ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية و الأراضي غير المبنية</p> <p>- لم تتمكن البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى الفني و المادي لتمكين مركزها المحاسبي من استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية" مما جعل القباضة البلدية تتابع استخلاصها و القيام بإجراءات التتبع عن طريق مسك مذكرة خاصة بكل فصل يدويا وهو ما يحول دون تحديد مبالغ بقايا الاستخلاص بكل فصل بصفة حينية .</p>



المركزة بالقباضة البلدية و برمجت خلال
سنة 2019 مشاركة أعوان القباضة البلدية و
مصلحة المعاليم و الاستخلاصات في
الدورات التكوينية المنظمة في خصوص
حسن استعمال منظومة GRB

الإجراءات المتعلقة بالتبوعات الخاصة
باستخلاص المعاليم و كذلك توجيه
الاعلامات للمواطنين فذلك يرجع بالنظر
للقباضة البلدية و ستتولى البلدية حثها و
دعمها بكافة الوسائل المادية و البشرية قصد
تحسين نسب الاستخلاص و القيام
بالإجراءات اللازمة.

بلدية مقرين مكنت القباضة البلدية من 3
أعوان بلديين للعمل بها كما أن البلدية تولت
تجديد معدات تجديد معدات الإعلامية كما
ستتولى خلال سنة 2019 عقد جلسات عمل

- محدودية الإجراءات المتمثلة في الإنذارات و
الاعلامات الموجهة للمطالبيين باستخلاص المعلوم على
العقارات المبنية خلال سنة 2017 حيث لم تشمل سوى
13.70 %
من فصول جدول تحصيل هذا المعلوم و المقدرة ب7768
فصلا.

- اقتصرت القباضة البلدية عند استخلاص المعلوم على
الأراضي الغير مبنية خلال سنة 2017 بخصوص 132
فصلا على إجراء 50 إنذارا و اعتراض إداري وحيد
بخصوص شركة سوروبات حيث كان على البلدية و
القابض البلدي السعي إلى استخلاص المعلوم من كل
المطالبيين به خاصة الذوات المعنوية

- نقص الموارد البشرية و المادية للقباضة البلدية حتى
تتمكن من القيام بإجراءات التتبع حيث لا يتوفر ضمن
أعوانها سوى عدلا خزينة



دورية مع القابض البلدي قصد القيام بالمهام
الموكولة له على أحسن وجه و تحسين نسب
الاستخلاص

ستقوم البلدية بمراسلة
القابض البلدي للقيام
بإجراءات التتبع

المعاليم على الأنشطة:

- آخر إجراءات تتبع بخصوص بقايا الاستخلاص المتعلقة
بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية و التجارية
ترجع الى سنة 2015.

- عدم تمكن القباضة البلدية إلى موفي ديسمبر 2017 من
استخلاص الديون على بعنوان المعلوم على النزل و
المتعلقة أساسا بالديون المتخلدة بذمة " [] و
هو موضوع تسوية قضائية منذ سنة 2016 رغم تولى
القابض البلدي اجراء اعتراض اداري في سنة 2009 و
سعيه إلى استخلاص الديون في اطار التسوية القضائية
للنزل.



<p>البلدية تولت في مرحلة أولى جدولة الديون المثقلة بعنوان الأشهار و حيث لم تحترم شركات الأشهار هاته الجدولة و لم تسوي وضعياتها تولت البلدية توجيه تنابيه عن طريق عدول منفذين و قامت بحجب للافتات التابعة للمؤسسات المعنية الديون و ستواصل البلدية هذا التمشي قصد استخلاص الديون و في صورة عدم امتثالهم سيقع إصدار قرار بإزالة اللوحات الاشهارية المركزة.</p>		<p>برمجت بلدية مقرين خلال سنة 2019 جلسات عمل مع رئيس مركز الشرطة البلدية و رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية قصد تحسين نسب الاستخلاص و اتخاذ قرارات في حجز الأشياء و منع أصحاب المقاهي من استغلال الرصيف في صورة عدم خلاص .</p>	<p><u>معاليم الإشغال الملك العمومي البلدي و استلزام المرافق العمومية فيه</u></p> <p>- اخر اجراء تتبع بخصوص أغلب الديون ترجع الى سنتي 2016-2015</p> <p>- صعوبة استخلاص الديون بعنوان المعلوم المستوجب على الأشهار و استغلال الرصيف على غرار الشركة [] و شركة [] و شركة [] و شركة [] في [] و شركة [] ولم تتولى البلدية اتخاذ قرارات رفع لافتات المتلدين في الخلاص إلا انطلاق من سنة 2018.</p> <p>- أهمية بقايا الاستخلاص بخصوص الإشغال الوقتي للطريق العام من قبل بعض المقاهي [] و حيث أنها غير مدرجة بالحساب المالي فإنه يصعب استخلاصها و متابعتها من قبل البلدية.</p>
--	--	--	--



معاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات
التجارية أو الصناعية أو المهنية:

- آخر إجراءات تتبع تعود لسنة 2010 و تتمثل في إنذارات في حين يعود المبلغ المذكور للفترة 2002-2004 و هو ما من شأنه أن تضاعف مخاطر سقوط هذه الديون بالتقادم.

- اقتصرت البلدية خلال سنة 2017 على إبرام اتفاقيات سنوية لرفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية و الصناعية و المهنية مع 8 مؤسسات فقط رغم النسيج الصناعي التجاري المتواجد في المنطقة و هو من شأنه أن يحرمها من مداخيل إضافية بهذا العنوان.

تولت البلدية إبرام اتفاقيات مع مؤسسات صناعية و تجارية لرفع الفضلات الغير منزلية و قد شهدت تحسن في المداخيل في هذا الباب حيث تطورت من 4200 د خلال سنة 2017 الى 8189 د خلال ديسمبر 2018.



			<p>وقعت مراسلة وزارة أملاك الدولة (إدارة الاختبارات) للقيام بتعديل معينات الكراء والتي أفادتتسا بضرورة التزام بالزيادة المذكورة بالعقد.</p> <p>وقع عرض الموضوع على لجنة الشؤون الإدارية المنعقدة بتاريخ 19 نوفمبر 2018 للتداول في خصوص مراجعة الوضعية القانونية للمحلات البلدية المسوغة و عليه وقع اقتراح تجديد كافة العقود مع إضافة بعض البنود الحمائية و التي تعزز الضمانات لفائدة البلدية عند تجديد العقد أو بيع الأصل التجاري ووقع اقتراح تكوين لجنة وقتية لدارسة المتخلدات المحمولة على كاهل بعض المتسوغين و</p>	<p>التصرف في الأملاك العقارية الخاصة:</p> <p>- لم تشرع البلدية في تفعيل الآلية التي أتاحها الفصل 37 لسنة 1977 و هي تعديل معينات الكراء كل ثلاث سنوات إلا منذ سنة 2017 بخصوص المحلات الصناعية أو التجارية و التي تم إبرام عقود تسويغ بشأنها بالأساس خلال الفترة 2001-2014 و المحلات السكنية (4) و هي عقود ترجع الى سنة 1987 بخصوص ثلاث مساكن و سنة 2011 مما حرم البلدية من تعبئة موارد إضافية طيلة تلك الفترة.</p> <p>- عدم اعتماد البلدية للنموذجين المعتمدين في المنشور عدد6 في إطار توحيد عقود تسويغ كل من المحلات الصناعية أو التجارية و المحلات المعدة للسكنى خلال سنة 2017 و تولت إبرام عقود تسويغ المحلات الصناعية أو التجارية مع تضمين البند المتعلق بالزيادة السنوية في بعض الحالات و باعتماد نسبة زيادة كل سنتين في حالات أخرى مما لا يضمن المساواة بين كافة المتسوغين.</p> <p>- مواصلة البلدية اعتماد نسبة الزيادة كل سنتين خلافا للنموذج المدرج بمنشور وزير الداخلية عدد6 في عقود تسويغ المحلات السكنية مما يحول دون تنمية مواردها.</p>
--	--	--	---	---



		<p>كيفية استخلاصها (جدولة المتخلدات المحمولة على كاهل المتلدين في الخلاص) وكذلك مراجعة معين كراء بعض المحلات البلدية على أن تنطلق أشغالها بداية من شهر جانفي 2019 و قد وقعت الموافقة على المقترحات المذكورة.</p> <p>قامت البلدية بالتنبيه على المتلدين و هي ساعية لإتمام إجراءات الفسخ في حالة عدم الاستجابة أما العقود القديمة فإين مصالح البلدية ساعية إلى تسوية الوضعيات القديمة و ذلك من خلال عدم تجديد العقود إلا بعد استيفاء شروط معينة أهمها خلاص معين الكراء للسنة المعنية و الموافقة على جدولة الديون المتخلدة بذمتهم و إفادتنا بوصولات الخلاص و عند عدم الاستجابة لهذه الشروط ستقوم البلدية باتخاذ كافة</p>	<p>- عدم تفعيل احكام الفصل 23 من القانون عدد 37 لسنة 1977 الذي ينص على ضرورة فسخ عقد الكراء عند عدم الخلاص لمعين الكراء في الاجال المتفق عليها و ذلك بعد مضي 3 أشهر على صدور التنبيه بالدفع بواسطة عدل منفذ و لم يأتي بنتيجة و يجب أن ينص التنبيه على الأجل المشار اليه و الا يكون ملغى و لا يمكن التمديد في الأجل المذكور و يكون الفسخ حتميا مما ساهم في تراكم معينات الكراء قبل رفع البلدية لدعاوى ضد المدينين .</p> <p>- أهمية الديون خلال سنة 2017 المتخلدة بذمة</p>
--	--	---	--



		<p>الإجراءات القانونية اللازمة و منها رفع قضايا استعمالية في الخروج لعدم الخلاص كما أن استخلاص الديون المنخلدة بذمة المتسوغين للمحلات البلدية سيكون من أهم النقاط التي ستتكفل اللجنة البلدية بتسويتها خلال سنة 2019</p> <p>تقدمت البلدية بطلب لوزارة أموال الدولة والشؤون العقارية للتقويت لها في القطعتين و قد تحصلت على موافقة الوزارة على التقويت بشمن جملي مقدر ب 574.785.000 د بتاريخ 10 ماي 2012 الا أنها لم تبدأ في إجراءات التقويت فوقعت مراسلة الوزارة في مناسبتين المراسلة عدد 930 بتاريخ 2018/03/09 و مراسلة عدد 3433 بتاريخ 2018/12/27 لحثها على إتمام عملية التقويت.</p>	<p>- استغلال سوق الخضار خلال سنة 2017 الذي على ملك الدولة دون اتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية الوضعية و لم يتبين الى موفى نوفمبر 2018 تسوية هذه الوضعية</p>
--	--	---	---



			<p>قامت البلدية برفع طبوغرافي للقطعة المستولى عليها من طرف ورثة [] وإجراء معاينة عن طريق عدل تنفيذ لمعاينة المخالفة ووقع فيما بعد تكليف الأستاذ عبد الكريم راجح برفع قضية في الإخلاء لعدم الصفة.</p>	<p>- عدم تمكن البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 من استرجاع ارض بحي شاكرا (القطعة عدد 760) شارع الشهداء تم التحوز بها و استغلالها بدون وجه حق من قبل الغير .</p>
--	--	--	---	--



تنفيذ النفقات

هيكلية النفقات

- نسبة نفقات التأجير من مجموع العنوان الأول غير مرضية حيث تجاوزت السقف المحدد من قبل صندوق القروض و مساعدة الجماعات و البالغ 55 %

التصرف في نفقات العنوان الثاني

- البلدية لم تتوفق في استغلال جزء هام من الاعتمادات المرصودة و المبوبة بالميزانية سنة 2017

ارتفاع نفقات التأجير يرجع إلى تسوية وضعية العملة العرضيين و الأعيان الإداريين من خلال ترسيمهم اثر صدور المرسوم عدد 36 بتاريخ 26/04/2011 المتعلق بتسليم أعيان النظافة العرضيين و المتعاقدين و الوقتيين التابعين للبلديات.

عدم استغلال الاعتمادات المرصودة يرجع بالأساس إلى طول الإجراءات المتعلقة بتعيين مقاولات (عدم وجود مشاركة للمقاولين) و كذلك يرجع لعدم انجاز الأشغال من طرف المقاولين في أجلها.

